سامراء وثورة العشرين
في ضوء كتابات العراقيين والأجانب العاملين
في العراق ـ قراءة في نماذج

Samarra and the 20th Revolution
In the Writings of Iraqis and Foreigners
Who Worked in Iraq- Reading of Samples

أ.د. حسن علي عبد الله السماك

جامعة القادسية

كلية التربية

Prof. Dr. Hassan Ali Abdullah Al-Samak

University of Al-Qadisiyah

College of Education

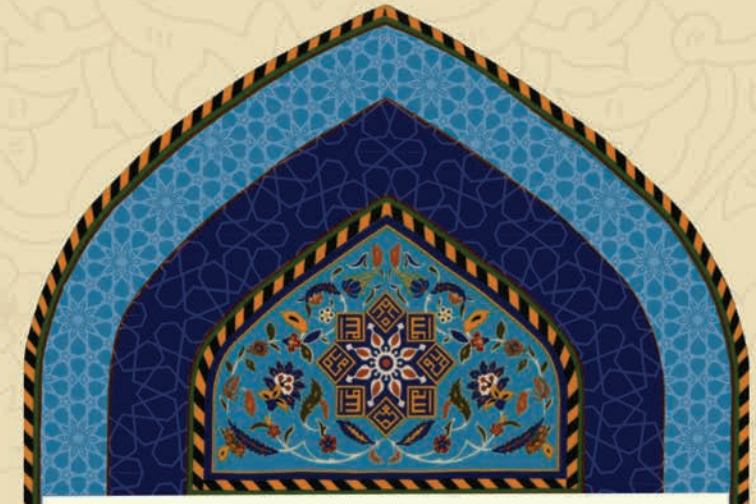

سامراء وثورة العشرين
في ضوء كتابات العراقيين والأجانب العاملين
في العراق ـ قراءة في نماذج

الملخص:

يعنى هذا البحث بدراسة وقائع ثورة العشرين في سامراء، مع محاولة ربط الأحداث مع بعضها بالمرور على أحداث الثورة في مدن متفرقة من البلاد، كون الثورة لايمكن تجزئتها مناطقياً، ولايمكن أن ننسبها إلى جهة دون أخرى، محاولين في هذا البحث تسليط الضوء على أهم الأحداث التي دارت في مدينة سامراء خلال ثورة العشرين، حيث يتضح من خلال البحث بأن إسهام سامراء في هذا الحدث الكبير ـ وكما أشارت المصادر ـ لم يكن دفعة واحدة، بل جاء على شكل دفعتين الأولى كانت بتاريخ ٢٤ آب ١٩٢٠، وكان عدد المقاتلين ٦٠٠، أما عدد البنادق المشتركة فهي ٢٥٠ بندقية، و٣٥٠ مقاتل بدون بندقية. أما في المرحلة الثانية، والتي انطلقت بتاريخ ٣٠ اب ١٩٢٠، كان عدد المقاتلين ٣٠٠٠، أما عدد البنادق ١٦١٠ بندقية، ومعنى ذلك هناك ٢٣٩٠ مقاتل بدون بندقية، وحاصل جمع كلا المرحلتين يصبح عدد المقاتلين ٣٦٠٠، أما عدد البنادق فهو ١٨٦٠، معنى ذلك هناك ١٧٤٠ مقاتل بدون بندقية، وعندما نقارن نفوس سامراء إلى عدد المقاتلين يتبين لنا الدوافع التي دفعت الكثيرين من الذين لم يتفاعلوا مع الثورة وأحداثها، وعند إضافة حوض دجلة ممثل بمنطقة ديالى وكركوك وكفري، والتي اشتركت في الثورة بتاريخ ١٢ آب ١٩٢٠، بلغ عدد المقاتلين ١٤,٣٠٠ مقاتل، أما عدد البنادق ٥,٧٩٠ بندقية، أي أن هناك ٨٥١٠ مقاتل بدون بندقية. وإذا حاولنا أن نقارن ذلك بمنطقة الفرات الأوسط، والتي اشتركت بتاريخ تموز ١٩٢٠، بلغ عدد المقاتلين ٨٠,٨٧٠ ألف مقاتل، أما عدد البنادق فبلغ عددها ٣٢,٦٢٥ ألف بندقية، وهو يؤشر إلى أن أعداد المشاركين في منطقة الفرات الأوسط أكثر فاعلية في منطقة حوض دجلة، وهو مؤشر أعطى للإدارة البريطانية ضرورة استيعابهم وجعلهم من ضمن مؤسسات النظام السياسي المستقبلية، وقد أفلحت في ذلك ولم تتعدل المعادلة السياسية في العراق الا بحدوث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتم إعادة رسم خارطة قيادة العراق السياسية، وظلت الخارطة معمول بها حتى حدوث التغير الأخير عام ٢٠٠٣ عندما تمت بناء عملية سياسية في ضوء المتغيرات الجديدة.

الكلمات المفتاحية:

سامراء، العشائر، الاحتلال البريطاني، ثورة العشرين.

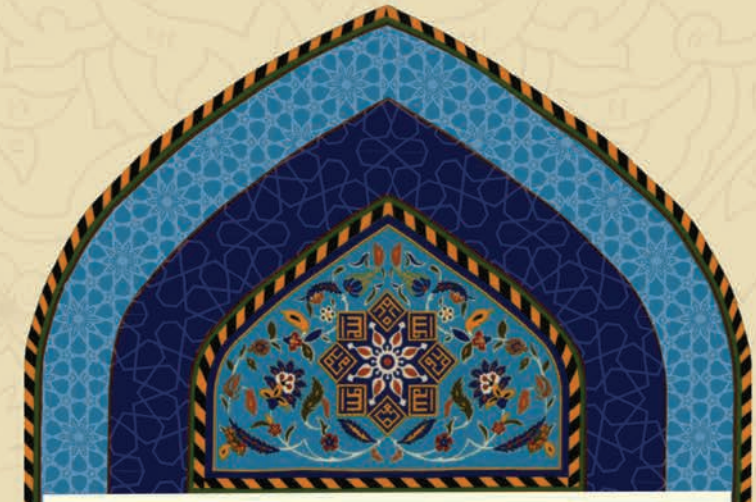

Samarra and the 20th Revolution In the Writings of Iraqis and Foreigners Who Worked in Iraq- Reading of Samples

Abstract:

This research paper aims at studying the events of the 20th Revolution in Samarra. It is an attempts to connect the events with each other by investigating them in the different cities around the country. The revolution cannot be divided according to the regions neither can it be attributed to one part rather than the others. This paper shed more lights on the events that took place in Samarra during the 20th Revolution. Through the course of the research it was clear–as the sources indicated- that Samarra had actively participated in this great event. The participation was in two phases: the first one was on Aug.20th , 1920, with 600 fighters; 250 of them with guns and 350 with no guns. In the second phase that started on Aug.30th,1920. The number of fighters was 30000; 1610 with guns and 1390 without guns. So, the total number of fighters in the two phases was 3600. 1860 with guns and 1740 without guns. When comparing the population of Samarra with the number of the fighters it will be clear to identify the reasons behind why the majority did not participated in the events of the revolution. In addition, the Tigris basin region that includes all of Diyala, Kirkuk and Kufri that participated in the 20th Revolution on Aug.12th, 1920 with 14.300 fighters, only 5790 of them with guns and 8510 without guns. However, the middle Euphrates region that participated in the revolution in July 1920 with 80.870 fighters, 32.650 of them with guns what indicates that the participants in the middle Euphrates region were more active than those in the Tigris basin region. Accordingly, this gave the British Administration an indication to absorb them and make them part of the future political institutions in the country and it succeeded in this endeavor. This political equation had not undergone any modification until the revolution of 14th July, 1958 where the Iraq political leadership reconsidered which was valid until the last events in 2003 where the political process is totally modified according to the new changes.

key words:

Samarra, Tribes, the British Occupation, 20th Revolution.

المقدمة

تعج مكتباتنا بالعديد من الكتب التي تناولت ثورة العشرين[١] بالبحث والتمحيص، إلا أنه من الصعوبة التعامل مع كل المصادر بمعيار واحد وبذات الأهمية، ولكن لابد من الحذر الشديد عند الاطلاع عليها، علماً أن الحذر يحمل اتجاهين متقاطعين:

الأول: ساع إلى عرض المزيد من الأحداث والتمجيد بدون أدلة مقنعة حتى يصل إلى مرحلة التشويش حول الثورة.

الثاني: ساع إلى الانتقاص من الثورة أحداثاً ورجالاً، من خلال تحليل الأحداث وتحميلها أكثر من استحقاقها؛ لذلك جاءت مشوهة ويسوغها الكاتب حسب ما خطط له.

في ضوء ذلك علينا التدقيق والمقارنة بين الكتابات لنصل إلى الحقيقة ولو بنسب متفاوتة علناً ننصف الثورة رجالاً وأحداثاً ومناطق انطلاق.

لا نجافي الحقيقة إذا قلنا بتخبط بعض الأقلام في تدوين أحداث منها: الثورة، وكل كاتب سلك طريقاً خاصاً لغايته المقصودة، والبعض قرب الثورة لقومه وعشيرته، وقسم منهم لم يكن مدركاً من الثورة الشيء الكثير، ولم يكن شاهد عيان، ولم يقرأ الكثير من المصادر حولها في ضوء التداخل وعدم الفهم العميق، يحق لنا الخشية من تشويه الثورة أو الكتابة السطحية في تاريخها وبالتالي سنصل إلى نتيجة لانعرف من الثورة سوى رمز للشخصيات التي كانت من مرتكزات الثورة ولمناطق كانت ساحة عملياتها، وبالتالي سنردد الأحداث كما وردت بدون تفسيرات لماذا حدثت؟ وما القوى المحركة؟ وهل يمكن استنفارها مرة ثانية في أحداثنا التالية؟ لنجعل من التاريخ درساً ذا فائدة وليس قصة نحكيها لنمجد أبطالها لفعلتهم دون تقويم حول ما فعلوه، وتحت شعار إعادة كتابة التاريخ المقصود ليس إعادة كتابة الأحداث، بل تفسير الأحداث الواقعة، أما ما كتب عنها بإعادة نفس الحدث بنصوصه ونتائجه

(١) الياسري، عبدالشهيد، البطولة في ثورة العشرين؛ البازركان، علي، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية؛ فراتي، على هامش الثورة العراقية؛ الدجيلي، كاظم، احداث ثورة العشرين كما يرويها شاهد عيان؛ المظفر، كاظم، ثورة العراق التحررية؛ العبطة، محمود، بغداد وثورة العشرين؛ ال غثيث، ناجح كامل، دور الظوالم في ثورة العشرين؛ العطية، غسان، العراق «نشاة الدولة» ترجمة عطا عبدالوهاب، ولسن، ارنولد، الثورة العراقية.

وكأننا نقرؤها للذكرى فقط، فلا يهم كثيراً.

يمكن تقسيم مصادر الثورة حسب روافدها التي استمدت معلوماتها منها:

مصادر استندت إلى المنطقة التي انطلقت منها الثورة، ولاحظنا هناك كتابات حملت اسم المناطق مثل ثورة تلعفر، وهناك من أطلق عليها بأنها ثورة الرميثة، وهناك كتابات ركزت على الشخصيات التي أسهمت بالثورة ومنها الشيخ شعلان أبو الجون والشيخ ضاري وأسماء أخر رسخت في ذاكرة أحداث الثورة، وكتابات تجاوزت المناطق والشخوص لتصل إلى أبعد من ذلك لتشمل العراق بأكمله، ووصفت الثورة بأنها ثورة العراق الكبرى. يبدو لي ان الوصف الأخير الأدق في وصف الثورة، أما تجزئتها وإعطاء كل منطقة خاصية لدورها في الثورة فيعد إضعافاً للثورة في مجملها، لأن فاعلية الثورة تقاس بإجمالها وليس بتجزئتها، ولكن هذا لا يجعلنا نبخس دور المناطق التي تميزت بأحداث الثورة، ويمكن ذكره ضمن سياق البحث، وفيه إشارة إلى أن أي منطقة أسهمت في الثورة هي بصورة طبيعية تمثل العراق لأننا نؤمن بأهمية الجزء من الكل، لأنها تمثل هوية العراق ولا يمكن ترجيح وإبراز المناطقة على العراق كله مع تقديرنا لكل منطقة ودورها في الثورة، إلّا أن نتائج الثورة لا يمكن قياسها إلا بفاعلية الثورة الشاملة على نطاق العراق بأكمله مع تباين الدور حسب المناطق.

في ضوء ذلك جاء عنوان البحث المعنون سامراء وثورة العشرين في ضوء كتابات العراقيين والأجانب العاملين في العراق ـ قراءة في نماذج.

حيث جاءت بعض الكتابات متعاطفة مع الثورة وتميل إلى جهة دون أخرى، وناقلة للأحداث كما هي دون إضافة أو تحليل، وبعضها جاء بأقلام عراقيين وأجانب، لذلك من الممكن أن نعطي أمثلة عن الكتب التي تناولت الثورة بأقلام العراقيين كأمثلة فقط، وهذا يعني أن الباحث لا يتبنى أياً من الكتب الواردة، وهي: محمد مهدي البصير[1] الذي أصدر

(١) محمد مهدي بن محمد عبدالحسين ال شهيب، ولقب بالبصير، ولد عام ١٨٨٥ في مدينة الحلة، وعرف بأنه من شعراء ثورة العشرين علماً أن أسرته كانت في بداية حياتها تسكن أطراف كربلاء في حدود القرن الثامن عشر الميلادي إلا أنها نزحت إلى مدينة الحلة، أصيب وهو في سن الطفولة بمرض الجدري، وبما أن المجتمعات في تلك المرحلة عرضة للأمراض لذلك كانت نتيجة ذلك المرض فقدان بصره إلّا أن بصيرته

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

كتاباً بعنوان (تاريخ القضية العراقية) وقد طبع الكتاب عام ١٩٢٤ والكتاب بجزئين، وهو في الأصل أطروحة للدكتوراه.

عبدالرزاق الحسني[١] والذي أصدر كتاب بعنوان (الثورة العراقية الكبرى) وطبع عدة طبعات وظهرت طبعته الأولى عام ١٩٥٢.

فريق مزهر الفرعون[٢] والذي أصدر كتاباً بعنوان (الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠) وظهر الكتاب بجزئين وطبع عام ١٩٥٢.

عبدالله الفياض[٣] الذي أصدر كتاباً

كانت أقوى من بصره، تلقى العلم والمعرفة البسيطة في الكتاتيب، وكانت له إسهامات سياسية، وكان من المؤسسين لحزب الاستقلال في العراق عام ١٩١٩ وعضو الحزب الوطني العراقي وفي حفلة التتويج ألقى خطاباً احتج فيه على مماطلة السلطات البريطانية في موضوع إجراء الانتخابات التأسيسية مما يتناقض مع سيادة الاستقلال الوطني، أرسل بعد ذلك لإكمال دراسته العليا في فرنسا للمدة من عام ١٩٣١ – ١٩٣٧، ونال شهادة الدكتوراه وكان عنوان أطروحته (تاريخ القضية العراقية) وقد طبعت بجزئين، للمزيد من التفاصيل ينظر: يعقوب، يوسف كوريه، انجليز في حياة فيصل الأول، ص١٣٩.

(١) عبد الرزاق الحسني، ولد في بغداد عام ١٩٠٣ وتعلم القراءة والكتابة في جامع الخفاقين الذي كان يديره الملا أحمد، ولما أعلن الدستور العثماني عام ١٩٠٨ سنح لجماعة من وجهاء الشيعة في بغداد تأسيس مدرسة أهلية باسم مكتب الترقي الجعفري العثماني، وقد التحق عبدالرزاق الحسني فيها، ولكن الدراسة تعثرت بسبب الحرب العالمية الأولى بسبب التحاق أساتذتها بالجندية، ولما تم احتلال بغداد من قبل الجيش البريطاني انتظمت الدراسة في المدرسة، ولكن بعد أن أبدل اسمها إلى المدرسة الجعفرية، ثم انتقل إلى النجف عام ١٩٢٠ أثناء ثورة العشرين وكان مولعاً بالكتابة والنشر منذ كان طالباً في معهد دار المعلمين العالية، نشر مقالات في جريدة المفيد ثم أصدر جريدة الفيحاء في الحلة إلّا أن امتياز الجريدة سحب منه وصودرت المطبعة الخاصة وذلك لعلاقته بجعفر العسكري، فصل من الوظيفة الرسمية في أعقاب أحداث عام ١٩٤١، وهذا يعني انه من أتباع أو من المؤيدين لحركة رشيد عالي الكيلاني، اعتقل في سجن الفاو وفي سجن العمارة، توفي في بغداد عام ١٩٩٨، ويبدو ان مدة اعتقاله كانت نعمة له حيث أنجز وهو في المعتقل كتابه المعروف (تاريخ العراق السياسي). للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسني، السيد عبدالرزاق، في بحر ستين سنة من حياته واثاره الكتابية ١٩٢٠ – ١٩٨٠، ص١٣٢.

(٢) فريق مزهر الفرعون من عشائر الفتلة.

(٣) ولد عام ١٩١٧ في الناصرية، وهو عبد الله بن السيد دخيل بن طاهر، ويعد من المؤرخين العراقيين المميزين، حيث جمع أكثر من اختصاص، فهو أستاذ في التاريخ الإسلامي

بعنوان (الثورة العراقية الكبرى) وطبع عام ١٩٦٥.

أما من الكتّاب الأجانب الذين تناولوا الحدث فقد كانت ميزتهم عن العراقيين أن معظمهم كانوا من صناع الحدث، بل من ضمن معطيات الأحداث ومنهم الفريق سر المر هولدين[١] الذي أصدر كتاباً بعنوان (ثورة العراق ١٩٢٠) والمطبوع عام ١٩٦٥، والكاتب شغل منصب قائد القوات البريطانية في العراق وبالتالي يصبح كمن يدون مذكراته عن الأحداث. ويبدو لي أن الكتاب ومع كل الملحوظات التي سجلت عليه إلا أنه أقرب إلى الحقيقة؛ لمعايشته الأحداث وهو من صناع الأحداث.

المس كرترود مركريت لوثيان بيل **G.M.C.Bell** [٢] وقد أصدرت كتاباً

والحديث وكذلك اهتم بمنهج الكتابة التاريخية، يعد والده من رجالات ثورة العشرين، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في الناصرية ثم سافر إلى النجف لإكمال دراسته ثم التحق بكلية الحقوق الدراسة المسائية وحصل على شهادة البكالوريوس ثم حصل على منحة امريكية عام ١٩٥٤، وكان عنوان رسالته (الثورة العراقية عام ١٩٢٠) ثم حصل على بعثة دراسية عام ١٩٥٦ لإكمال دراسته الأخرى.

(١) هولدين سر المر، شغل منصب قائد عام للقوات البريطانية في العراق وكتب كتابه بعد مرور أربع سنوات من أحداث الثورة العراقية لعام ١٩٢٠ علماً أنه وصل البصرة بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٢٠، وكتب أغلب فصول كتابه في بغداد للمزيد ينظر: الفريق هولدين سر المر، ثورة العراق ١٩٢٠، ص٤٠١.

(٢) ولدت غرترود لوثيان بل عام ١٨٦٨ في شمال انكلترا، وهي من الأسر الغنية وكانت أسرتها متمكنة مادياً وبذلك كانت مترفة، انتمت إلى كلية الملكة ثم انضمت إلى جامعة اكسفورد لدراسة التاريخ الحديث، كانت شغوفة بالقيام في رحلات عديدة لدول العالم، قامت بأول رحلة إلى طهران عام ١٨٩٢ ومكثت فيها عدة سنوات برعاية خالها السيد لايلز الذي كان سفيراً لبلاده في العاصمة الفارسية، وكتبت أول مؤلفاتها (صور فارسية) وأصدرت كتابها الثاني (أشعار في ديوان حافظ الشيرازي)، وبعد عودتها إلى بريطانيا كتبت كتابها (ألف كنيسة وكنيسة)، وفي عام ١٩٠٧ كتبت كتابها الثالث (سوريا البادية المغمورة) زارت العراق عام ١٩٠٩ ودخلت كسائحة من الشمال في منطقة سنجار ثم إلى منطقة الرمادي وبعد ذلك إلى كربلاء قاصدة عين التمر ثم إلى بغداد وخلال الرحلة كتبت كتابها (من مراد إلى مراد) وظهرت طبعته الأولى عام ١٩١١، واهتمت بالنظام العشائري الذي كان سائداً في العراق وأقامت علاقات مع رؤساء العشائر، ثم بعثت للعمل في مكتب استخبارات القاهرة الذي تأسس بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩١٦ أوفدها المكتب العربي في مهمة تجسسية باعتبارها ذات خبرة، وألحقت بالحملة البريطانية التي فتحت

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

بعنوان (فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي ١٩١٤ ـ ١٩٢٠) وطبع عدة طبعات إلّا أن الباحث اعتمد الطبعة الثانية عام ١٩٧١.

السر ارنلد تي ويلسون[1] في كتابه المعنون (بلاد ما بين النهرين بين ولاءين) ويتكون من جزأين وطبع عام ١٩٧١.

ان الكتب المذكورة عناوينها سلفاً حاول الباحث عدها نماذج للقراءة في أحداث الثورة. بعيداً عن المبالغة وإنصافاً لرجالات الثورة والنتائج التي تمخضت عنها.

العراق وألحقت في وظيفتها الجديدة وهناك وضعت تحت إمرة الحاكم السياسي الأقدم برسي كوكس والذي منحها بدوره لقب معاون حاكم سياسي، وأصبحت ضابطة اتصال بين المكتب العربي في القاهرة وبين فرعه في البصرة. للمزيد ينظر: القريشي، محمد يوسف ابراهيم، المس بل وأثرها في السياسة العراقية، ص٢٧ -٣٠؛ كوريه، يعقوب يوسف، انجليز في حياة فيصل الأول، ص١٧٤.

(١) السر ارنولد تي ويلسون، ولد عام ١٨٨٤ وتلقى تعليمه في انكلترا في كلية كليفنون العسكرية وكان والده جيمس موريس عميداً للكلية بدأ حياته ضابطاً في الجيش عام ١٩٠٣ إلا أنه انتقل بعد ذلك ليعمل ضابطاً في الجيش البريطاني في الهند ثم ذهب إلى إيران لقيادة حراس القنصلية البريطانية في الأحواز وحماية العمل في شركة دارسي النفطية عام ١٩١٥ وخلال حركة القوات البريطانية من الهند إلى العراق عين ويلسون مساعد للسير برسي كوكس الحاكم المدني البريطاني في العراق ثم تم تعينه حاكماً مدنياً للعراق عام ١٩١٨ علماً أنه كان صغيراً في السن ولم يتجاوز ٣٤ عام وتم ذلك لظروف قسرية عندما تم استدعاء بيرسي كوكس وتعينه سفيراً في طهران، اتهم ويلسون بأنه ساع إلى تهنيد العراق عاد إلى بلده ثم اشترك مع السلاح الملكي البريطاني البريطاني في الحرب العالمية الثانية وقتل بتاريخ ٣١ مايس ١٩٤٠ في شمال فرنسا للمزيد من التفاصيل ينظر: ويلسون، السر ارنولد تي، بلاد مابين النهرين بين ولاءين، ج٢، ص١٠؛ قزانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانية (١٩٠٥ -١٩٣٠)، ص٢٦.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

المحور الأول

الموقع الجغرافي ـ الجذور التاريخية ـ تطورها الإداري والأهمية الاقتصادية

تعد سامراء واحدة من المدن الواقعة على ضفة نهر دجلة الشرقية، ومن المدن المقدسة لاحتضانها ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام، تبعد عن بغداد مسافة ١٢٥كم شمالاً، وتحدها من الجهة الشرقية بعقوبة، ومن الغرب الرمادي، ومن الجنوب بغداد، وتمتد سامراء بنحو ٤١ كم طولاً من الشمال إلى الجنوب أما عرضها من الشرق إلى الغرب حوالي ٨٤كم. المدينة بناها الخليفة العباسي المعتصم وقد بنيت في حدود ٢٢١هجرية لأسباب عسكرية. ومن المعروف استراتيجياً ان الموقع الجغرافي له تأثيرات إيجابية وسلبية في الوقت نفسه قد يكون الموقع منيعاً على الأعداء وبالوقت نفسه الموقع الاستراتيجي يكون مطمعاً للقوى الطامحة في السيطرة على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، أما الناحية الإيجابية من الممكن أن يكون موقعها يضفي عليها بمناخ جيد ويسهم في أن تكون المدينة منتجة زراعياً، وهذا الأمر يجعلها ذات أهمية اقتصادية، ومن الممكن أن يكون موقعها ذات تأثيرات سلبية عندما تكون المنطقة عرضة لفرض السيطرة عليها من قبل القوى الطامعة فيها ولديها أهداف تسعى لتحقيقها من خلال الارتكاز على المواقع الاستراتيجية، وهذا الأمر عندما كانت المدن تتعرض إلى الغزوات من قبل القوى الطامعة.

أما درجتها الإدارية وكيف تطورت من الممكن العودة إلى القرن السادس عشر لم نلحظ هناك أي وضع إداري لسامراء؛ لأنها وردت فقط ضمن إيالة الموصل حيث كانت الوحدة الإدارية المعتمدة إيالة[1]. قسمت إيالة الموصل في عهد السلطان سليمان القانوني إلى ستة ألوية وجاء ضمن التقسيم لواء تكريت، ولم تعط تفاصيل دقيقة عن الأقضية التابعة له، فمن المؤكد أن سامراء كانت من ضمن الأقضية التابعة للواء تكريت إلّا أن النظام الإداري العثماني لم يعط الأسباب التي تحدد لوضع الدرجة الإدارية ولماذا تتغير الصفة الإدارية للوحدات ما دامت ذات المساحة باستثناء السكان الذين كانوا في تغير مستمر. ويبدو لي ان الوضعية الإدارية تم رسمها من قبل الإدارة العثمانية

(١) القهواتي، حسين محمد، تاريخ العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني ١٥٣٤ـ ١٦٣٨، ص١٢٨.

ضمن مبدأ الثواب والعقاب، أو الحالة الجغرافية، والحالة الأمنية، كلها تتداخل لرسم الواقع الإداري لتشكيلات الدولة في العهد العثماني، وسنلحظ ان هذا التأثير العثماني استمر حتى ولادة الدولة العراقية الحديثة ولم تحدد ماهي الثوابت لترتقي مجموعة القرى إلى الناحية، ومتى تتحول الناحية إلى قضاء والى الدرجات العليا، ولماذا يحدث العكس عندما يتم إنزال الوحدة الإدارية من قضاء إلى ناحية، ومن لواء إلى قضاء، ظلت علامات استفهام بدون جواب، ونتمنى في المستقبل أن نرى ثوابت ومحددات لهذا الأمر.

لم يستمر النظام الإداري العثماني القائم على نظام الايالة حيث تم إلغاؤه واستبدل بنظام الولايات، وكان ذلك في حدود عام ١٨٦٤، ويعتبر ذلك من باب الاصلاحات العثمانية في نظامها الإداري ولكن في الحقيقة لم نلحظ تغيراً إيجابياً.

في ضوء التقسيم الإداري الأخير أضحى العراق يتكون من ثلاث ولايات، هي ولاية الموصل، وولاية بغداد، وولاية البصرة، أما ما يهمنا هنا التركيز على الولاية التي تدخل ضمنها سامراء، وهي ولاية بغداد التي كانت تتشكل في حينها من ثلاثة ألوية هي: لواء بغداد، وتتبعه أقضية بغداد المركز، الأعظمية، خريسان، خانقين، مندلي، بدرة، كوت الإمارة، العزيزية، عانة، سامراء وتتبعها ناحية تكريت والدجيل، وهنا يمكن ملاحظة الفوضى في التقسيم الإداري للوحدات فقد تحولت الوحدة الإدارية من درجة لواء إلى ناحية والقضاء أصبح لواءً بدون إعطاء أسباب معينة لذلك التطور أو التراجع الإداري.

لواء كربلاء وتتبعه أقضية: كربلاء المركز، النجف، الهندية، الرزازة.

لواء الديوانية وتتبعه أقضية الديوانية، المركز، الحلة، الشامية، السماوة.

في ضوء ما تقدم يعتبر لواء بغداد من أكبر ألوية ولاية بغداد، وسامراء كانت من ضمن أقضية اللواء. ويبدو أن الاستحداث للوحدات الإدارية في العهد العثماني لا تتحكم فيه معايير ثابتة مثل العدد السكاني ولا المساحة، وظلت الدولة العثمانية منذ بروز الوحدات الإدارية وحتى انهيار الدولة لم تحدد الأسس التي يتطلب وضعها لرفع درجة الناحية إلى قضاء والأخير إلى لواء والعملية عكسية في حالة إنزال الدرجة للوحدة الإدارية، يبدو أن المصلحة الأمنية وكما ذكرنا الثواب

والعقاب للوحدة الإدارية الصادر بحقّها من مراجعها الإدارية العليا هي التي تحدد السبب، وقد تعلن عنه صراحة أو تجعله مبهماً عند الآخرين، وتدفعهم اختيار الأسباب لذلك كما يرونه مناسباً، وقد تدخل المصلحة الأمنية أو يتداخل فيها الموقع الجغرافي لتلك الوحدة أو الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد الناحية الأمنية والثواب والعقاب الأساس في ذلك؛ لأن الدولة العثمانية كانت ساعية لفرض الأمن باستخدام كل الأساليب ومن ضمنها رسم الوحدات الإدارية.

لقد فشلت السلطة العثمانية في فرض الأمن على المجتمع العراقي لانتهاجها منهجاً يتقاطع مع ما يطمح إليه المجتمع والذي كان يوصف بأنه مجتمع عشائري[١].

في ضوء التقسيم الإداري الأخير والذي استند إلى الولاية بدلاً من الايالة، وقد أصبح نافذ المفعول عام ١٨٦٤ وبذلك كانت الولاية في التقسيم الأخير هي أكبر من الايالة من حيث المساحة وهو مؤشر لإنقاص عدد الولايات العثمانية في ضوء التقسيم الأخير علماً أن نظام الولاية لم يطبق في العراق الا في حدود عام ١٨٦٩ على يد الوالي مدحت باشا، ويحق لنا التساؤل هل ان تطبيق النظام الجديد في عهد مدحت باشا تدخل ضمن الإصلاحات التي وصف بها الوالي مدحت باشا؟ وما هي الإضافة الإدارية في ضوء التقسيم الجديد؟ وماذا غيرت من جوهر الإدارة العثمانية؟ كل الأسئلة تقود في النهاية إلى أن الدولة العثمانية حاولت إقناع الفرد بأنها جادة في إدخال إصلاحات حتى ولو كانت الإصلاحات غير ذي فائدة، إلا أننا قد نسأل ماذا تغير في الواقع العراقي في ظل نظام الايالة؟ وماذا أصبح في ظل نظام الولاية؟ الجواب لا جديد في الأمر، بل زادت الأمر سوءاً.

في ضوء ما تقدم تم إعادة رسم الخارطة الإدارية للعراق بالولايات الثلاث ولكن في عام ١٨٧٥ تم إجراء تغيير في الوحدات الإدارية التابعة إلى ولاية بغداد حيث برز لنا في الوضع الجديد اسم سامراء قضاءً تابعاً لسنجق بغداد، وبهذه الطريقة انتقلت سامراء من ولاية الموصل إلى ولاية بغداد ولكن بدون تبريرات لذلك، وتبع لقضاء سامراء ناحية تكريت وناحية الدجيل، وهذا مؤشر كما ذكرنا إلى

(١) النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٩٦٩- ١٩١٧، ص١١٦.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

أن الدولة العثمانية لا تمتلك محددات ثابتة تستند عليها في تغييراتها الإدارية[١].

لم تستقر الناحية الإدارية لولاية بغداد، ففي عام ١٨٨٤ تم إعادة رسم الخارطة الإدارية لولاية بغداد وما تضمنته من وحدات إدارية وتبعاتها، فقد استمرت سامراء بنفس هيكلها الإداري وهي قضاء تابع لسنجق بغداد إلا أنها فصلت منها في التغيير الأخير ناحية الدجيل، وبذلك تكون مساحة سامراء في ضوء الرسم الأخير تعادل ٨٧٨٦ كم٢[٢]. ظلت سامراء بهذا الرسم الأخير حتى الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق وصولاً إلى احتلال سامراء والذي تم في ٢٤ نيسان ١٩١٧، إلّا أن النظام الإداري تغير بعد الاحتلال البريطاني لسامراء حيث تم رفع درجة قضاء سامراء إلى منطقة وأضحت منطقة سامراء تتكون من قضاء واحد وأربع نواحي وهي الدجيل وبلد والدور وتكريت[٣]، وهنا نتساءل: ماذا كان الوضع الإداري لسامراء أثناء الاحتلال البريطاني للعراق وصولاً إلى احتلال سامراء؟ الجواب للوهلة الأولى ان سامراء كانت قضاء إلّا أن الإدارة البريطانية للعراق حاولت إعادة رسم الخارطة الإدارية للعراق، ويبدو أنها تنهج نفس المنهج العثماني باستخدام الدرجة الإدارية كعقوبة أو مكافأة تحت شعار الثواب والعقاب، ومن الممكن القول عن هذا المنهج التأثيرات العثمانية في رسم الوحدات الإدارية في العراق، واستمر هذا التأثير في المرحلة اللاحقة عندما أسست الدولة العراقية.

بعد الاحتلال البريطاني للعراق حاولت الإدارة البريطانية إعادة الهيكلة الإدارية في العراق بحيث أصبح العراق يتكون من ١٥ لواءً، وهي:- لواء بغداد، العمارة، بعقوبة، البصرة، دير الزور، الديوانية، الدليم، الحلة وبضمنها كربلاء، خانقين، كركوك، الموصل، المنتفق، الشامية وبضمنها النجف، سامراء وهنا ظهرت لنا سامراء لواءً، ولكن بعد ذلك تم إعادة رسم الخارطة الإدارية للعراق وفي التغيير الأخير تم استحداث ألوية

(١) النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٩٦٩- ١٩١٧، ص١١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٠

(3) Great Britain، Report of Administration for 1918 of Division and District of the accupied Territories in Mesoptamia Vol 1 p 55 ؛ حسين، علي ناصر، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ - ١٩٢١، ص١٧٨.

جديدة وحذف ألوية أخر، وأيضاً أن السلطة الجديدة لم تبين الأسباب للتغيير، في ضوء ذلك أصبح العراق يتكون من ١٤ لواءً وهي: لواء بغداد، الموصل، السليمانية، أربيل، كركوك، الرمادي، ديالى، الديوانية، الحلة، كربلاء، العمارة، الناصرية، البصرة، في ضوء أسماء الألوية المعلنة هناك أسماء ألوية ألغيت وهناك ألوية تم استحداثها فمن الألوية المستحدثة السليمانية، أربيل، ديالى، كربلاء، أما الألوية الملغاة فهي دير الزور، بعقوبة، خانقين، سامراء[١]، في ضوء ما تقدم ظهر أن التغيير الأخير جاء بتأثيرات خارجية عندما سلّمت دير الزور إلى سوريا، وتم دمج خانقين مع بعقوبة ليظهر لنا لواء ديالى، وكذلك تم إنزال درجة سامراء من لواء إلى قضاء، ولم نجد محددات اعتمدتها الإدارة البريطانية في إعادة رسم الخارطة الإدارية. وهناك جملة من الأسباب بالإمكان الاستناد عليها في تحديد أسباب عدم الثبات الإداري في الدولة الجديدة.

ان الموقع الجغرافي لأي منطقة سيؤثر على الفعاليات الاقتصادية فيها وينعكس على السلوك الشخصي للسكان، وهنا علينا ان نبرز الخصائص العامة لسكان حوض دجلة التي تقع ضمنها مدينة سامراء، والمعروف ان نهر دجلة يمتاز بسرعة جريانه وكثرة تقلباته وتعرجاته ووصف بسبب سرعة الجريان بأنه كالسهم، الأمر الذي جعل السكان القاطنين في حوض دجلة ينشغلون بإيجاد كل السبل لدرء مخاطر الفيضان الذي يحدث سنوياً ويكون فيضاناً مدمراً وهذا الأمر لا يتحقق لأبناء المنطقة بمفردهم لعدم وجود الإمكانيات المادية لديهم لذلك يلتجئون للرضوخ للدولة والتعاون معها من أجل الحماية من الفيضانات، وهذا الأمر سيحتم أن تكون منطقة حوض دجلة ذات كثافة سكانية منخفضة إذا ما قيست بمناطق حوض الفرات حيث تعد الكثافة في حوض دجلة تصل إلى ١٨ -٢٢ نسمة في كم٢ الواحد أما في منطقة حوض الفرات فتصل الكثافة السكانية إلى ١٠٠ نسمة في كم٢، والسؤال المعروض هنا لماذا منطقة حوض دجلة أقل كثافة سكانية من منطقة حوض الفرات؟ يبدو ان ذلك عائد إلى أن سرعة جريان نهر دجلة لا تمكنهم من إنشاء جداول للري وكذلك لا يمكن إضافة أراض جديدة من خلال استغلال الترسبات التي يجلبها

(١) الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة عام ١٩٢٧، ص١٠٠.

النهر عندما تتجمع، فسرعة الجريان لا تجعل الغرين يتجمع لذلك كانت الكثافة السكانية في حوض دجلة أقل من الفرات، وسنلحظ مدن حوض دجلة أقل من مدن الفرات وان السكان في حوض دجلة أكثر انصياعاً للقوانين الحكومية قياساً بسكان الفرات[١].

ساهم كذلك نوع المنتوج الزراعي في العلاقة بين أفراد المجتمع، ففي مجتمع حوض دجلة يمارسون زراعة الحنطة والشعير، وهذا النوع من الانتاج يعتمد في الارواء على الطريقة الديمية ويكون المزارع فيها أكثر حرية واستقلالية ولا يحتاج إلى معونة أبناء عمومته في العشيرة، لذلك لم نلحظ هناك سلطة استبدادية في المنطقة على الفلاحين سواء في الزراعة أو في الحصاد، وهذا الأمر بالعكس تماماً في منطقة حوض الفرات الذي يحتاج الفلاح فيه إلى عمل مركز وسلطة قوية تمارس على الفلاحين وهذا الأمر أسهم في أن يكون الإنسان في منطقة حوض الفرات يميل إلى التطرف، لذلك كانت إسهاماته في معظم الاضطرابات الفلاحية عكس منطقة دجلة التي كانت تميل إلى الهدوء[٢].

من الممكن رسم الخارطة القبلية لمنطقة سامراء وحسب الجدول الآتي:

(١) شاهين، شاكر، النقل في المجتمع العراقي، ص٢٣٤، نقلاً عن حنا بطاطو، الشيخ والفلاح في العراق، ص٦٠.

(٢) بطاطو، حنا، الشيخ والفلاح في العراق، ١٩١٧- ١٩٥٨، ص٦١.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

العشيرة	أبرز شيوخها	موقعها
البو جواري	مطلق الفرمان وعلي المطلق	تسكن وسط سامراء للمنطقة قبل ٤٠٠ سنة
آل بونيسان	سيد محمد حسب الله	تقع شمال سامراء وعلى الضفة اليسرى لنهر دجلة
تميم	لا يوجد شيخ كبير بينهم	تقع على ضفة دجلة جنوب سامراء[١]
البو عيس	علي الحسين	أصلها من الدليم إلا أنها هاجرت إلى دجلة واستقرت جنوب تكريت وتنتقل إلى سامراء تستقر على الضفة اليسرى لدجلة[٢].
البو اسود	حسين المطر	تقع على الضفة اليسرى من نهر دجلة
البو بدري	جاسم فائز سعد محمد	عشيرة بدوية ترعى مواشيهم بين سامراء ووادي نخيل
البو باز	جاسم بن علي أكبر وصالح الحبيب	تقع على الضفة اليسرى لنهر دجلة[٣].

في ضوء ما تقدم يبدو لي ان منطقة حوض دجلة منطقة توحد عشائري، ولم يكن هناك عدد من العشائر مقارنة مع مناطق حوض الفرات، الكل يحاول ان يجعل نفسه شيخاً ويعلن فخذ العشيرة باعتباره شيخ عشيرة بذاتها.

(١) الطاهر، عبد الجليل، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة يبين الأحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية، ص١٠٩ ـ ١٣٣.

(٢) العزاوي، عباس، موسوعة عشائر العراق، «أهل الارياف»، ج٣، ص٥٧.

(٣) الطاهر، المصدر السابق، ص٣٧،٩٧.

المحور الثاني

العلاقة بين العشائر والحكومة

يتوجب علينا الرجوع إلى الوراء لإدراك العلاقة بين الدولة العثمانية والعشائر، وهذا الأمر يتطلب منا معرفة فلسفة الحكومة العثمانية تجاه العشائر هل كانت فلسفة واحدة؟ أم كانت أكثر من فلسفة ولكل مرحلة لها فلسفتها الخاصة؟ هذه الملاحظة قد تقودنا إلى معرفة المجتمع العشائري وأبسط خصائصه ولماذا انشغلت السلطة العثمانية في استمالته.

في البداية لابد من إدراك ان العشائر تشكل مجتمعاً بدائياً يمارس حياته اليومية وفق العرف والعادات التي توارثها عن الأجداد ولا يمكن تغيرها أو تجاوزها لأنها أصبحت من ضمن الفلسفة الشخصية لكل فرد، وبالوقت نفسه ان العشائر لم تدرك أنها في يوم من الأيام من الممكن أن تسهم في توجيه سياسة الدولة أو تدخل ضمن معادلة صنع القرار السياسي، مع العلم أن معظم الحكومات التي تعاقبت في السيطرة على العراق كانت تدرك أن العشائر قوة بشرية وعسكرية يصعب السيطرة عليها بدون أخذ كل الاحتياطات المناسبة ومن أبرزها تفتيت الاتحادات القبلية التي كانت قائمة، وكما أشار إلى ذلك القنصل الامريكي في بيروت عندما قال: «... ان السلطة العثمانية لا تستطيع السيطرة على العراق شهراً واحداً إذا ما اتحدت القبائل العراقية تحت قيادة زعيم واحد، لذلك لجأت إلى المكائد لإحداث الانشقاق ليس بين القبائل الكبيرة فقط، بل داخل القبيلة الواحدة[1].

لقد انتبهت الحكومة العثمانية إلى ضرورة اتباع سياسة تجاه العشائر بصورة عامة سواء الساكنين في منطقة دجلة أو الفرات وكان منهج سياستها يقوم على أساس تقويض المشيخة والتعامل المباشر مع صغار الشيوخ والسراكيل وهدفها من ذلك تدمير مؤسسة المشيخة التي قد يشعر القيمون أن عليها بإمكانهم منافسة السلطة العثمانية باستخدام إمكانياتهم المادية والعسكرية، وهي تدرك ان المناطق العشائرية ممتلئة بالأسلحة.

كان التباين واضحاً بين كبار الشيوخ من جهة وعامة أفراد المجتمع من جهة أخرى، ومعنى ذلك أنهم أدركوا ان في المجتمع العشائري فئتين الأولى هم الشيوخ، والثانية أفراد العشائر، وبين

(١) السعدون، خالد، الأوضاع القبلية في البصرة ١٩٠٨ -١٩١٨، ص١٤.

مجلة تراث شاهرة
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

الاثنتين تناقض اجتماعي واضح، وأصبح أكثر وضوحاً بعد فتح قناة السويس عندما تحول شيخ العشيرة من الأب لأفراد العشيرة إلى مستغل لقوت الفلاحين والذين كانوا بالأمس القريب أبناء عمومته.

حاولت السلطة العثمانية استغلال هذا التناقض ولكن ليس بهدف إنصاف الفلاحين، بل إضعاف سلطة الشيخ وتفتيت قوة العشائر، حيث تمكنت السلطة العثمانية من إحكام قبضتهم على عموم منطقة المنتفق[١] التي أصبحت إحدى أهم المؤسسات التي كانت تنافس السلطة العثمانية، ودليلنا على ذلك عندما نتابع أبرز المشاكل الداخلية في الولايات العراقية تجد أنها الاضطرابات العشائرية.

لقد فشلت السلطة العثمانية بصورة تامة وظل منهجها في مقابلة الاضطرابات العشائرية بمزيد من الحملات العسكرية، واستخدمت كذلك إضافة للقوة العسكرية الأرض والمشيخة وكل ما يتعلق بها للحد من الاضطرابات العشائرية، لذلك يمكن القول إنَّ كل نصر حققته السلطة العثمانية ضد العشائر العراقية كان عبارة عن هدنة مؤقتة سرعان ما تعود مرة ثانية حالما تتغير الظروف[٢].

إن المنهج السالف الذكر ظل ساري المفعول حتى حدوث الانقلاب العثماني وسيطرت الاتحاديين على السلطة عام ١٩٠٨، يبدو أنهم سيسيرون في ذات المنهج عند التعامل مع المشيخة، وأدرك الاتحاديون التباين بين كبار الشيوخ من جهة وعامة أفراد المجتمع من جهة أخرى. معنى ذلك أدركوا ان المجتمع العشائري ينقسم إلى فئتين الأولى هم الشيوخ والثانية أفراد العشائر بصورة عامة وهم الفلاحون وبين الاثنين تناقض اجتماعي واضح من حيث الملكية والمكانة الاجتماعية وبرز هذا التناقض في الفترات الأخيرة عندما أصبحت الأرض تمثل رأسمال لمالكها عكس الفترات الأولى والتي كانت أراضي العشيرة لكل أفراد العشيرة والشيخ هو الأب لكل أفراد العشيرة إلّا أن هذه العلاقة بدأت تنهار منذ افتتاح قناة السويس وما بعدها.

إن الفلسفة السابقة مثلت السلطة

(١) العيساوي، عبدالعال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ «دراسة في أحواله الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية»، ص١٠.

(٢) الجواهري، عماد أحمد، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ -١٩٣٢، ص٢٨٣.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

العثمانية في تعاملها مع العشائر وكانت نتيجتها الفشل، وظلت مؤسسة المشيخة منافسة للسلطة العثمانية، ولكن بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ومحاولة السلطة العثمانية استمالة العشائر للقتال إلى جانبها وسعيها الجاد لتتناسى العشائر الأساليب العثمانية السابقة وتتعاطف معها إلّا أن السلطة العثمانية كانت غير مطمئنة لموقف العشائر، وقد أوضح ذلك القنصل الامريكي في بغداد عندما قال: «... ان السلطات المحلية العثمانية أرسلت تعميمات للقبائل القاطنة بين بغداد والبصرة تدعوها لحمل السلاح ولكن القبائل لم تستجب للدعوة[١]، إلاّ أن الموقف العشائري تغير ولاسيما بعد إعلان المرجعيات الدينية فتوى الجهاد للدفاع عن بيضة الإسلام وأضحت الدولة العثمانية راعية الإسلام ولابد من القتال إلى جانبها.

لقد أدركت القوات البريطانية المحتلة الوضع الداخلي العراقي من حيث القوة التي كانت تتحكم وتسيطر عليه وآلياتها في التحكم، ولا بد من اعتماد فلسفة جديدة في إدارة المجتمع العراقي؛ لذلك حسمت الإدارة البريطانية الأمر بالقول إن من أراد السيطرة والبقاء مدة طويلة في العراق لابد من فهم المجتمع العراقي، وهذا يتطلب دراسة وفهم القوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة في المجتمع.

يبدو أن الإدارة البريطانية كانت مستعدة لذلك من خلال نشر العديد من الجواسيس، وهم الذين مهدوا الطريق للقوات المتقدمة عند الاحتلال، وبعد تحليل المواد التي جمعت من كتابات الجواسيس حول المجتمع العراقي خرجت إدارة الاحتلال بعدد من النتائج، وكانت تنصب في فهم بناء المجتمع من الداخل وشخصتها بدقة، بل حددت بعض المناطق وأهميتها، وعلى سبيل المثال عندما تذكر النجف وكما قال عنها برسي كوكس «...ان منطقة النجف تشكل قذى في عين السياسة البريطانية بسبب مركزها الديني وتأثير علمائها على جماهير الشعب..»[٢]، وكذلك أكدت على ذات الفكرة مديرة المكتب العربي في البصرة ووصفت به علماء النجف بقولها: «.. ان بعض علماء

(1) **Amonstat، No 20، Fil .N.A. U.S. G 84، Baghdad to Amembat const.No7 1914**، نقلاً عن العكيدي، عمار يوسف عبدالله، السياسة البريطانية اتجاه عشائر العراق ١٩١٤- ١٩٤٥، ص١٠٦.

(٢) الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ص٧٠.

الدين في النجف المناوئين لبريطانيا...»[1].

أكدت إدارة الاحتلال البريطاني في العراق أن هناك قوى متباينة التأثير على المجتمع إلا أنها تختلف فيما بينها وقد لا تلتقي؛ لاختلاف مصالحها والأهداف التي تسعى لتحقيقها والأساليب التي تتبعها، وبالإمكان ترتيب القوى وحسب قوة تأثيرها وهذا الترتيب غير ملزم لمن يطلع عليه، وقد يختلف ترتيب ذلك حسب فهمه للعوامل المؤثرة.

القوة الأولى: شيوخ العشائر والتي كانت مع عشائرهم تمثل الإطار للنظام السياسي والاجتماعي في العراق، علماً أن العشائر العراقية برزت في هيئات مختلفة كأن تكون اتحادات قبلية ومشيخات انتشرت في مناطق العراق المختلفة، وكانت السلطة العثمانية ساعية للسيطرة على التجمعات القبلية بمختلف السبل إلا أنها لم تفلح في يوم ما وإذا ما تمكنت من كسب بعض الشيوخ فهذا يعني أنّ الأخيرين فقدوا تأثيرهم داخل عشائرهم لذلك حاول بعض الشيوخ الاستناد على رجال الدين المنتشرين في المنطقة والسادة الذين يتمتعون بالمكانة الطيبة بين العشائر[2].

ظلت الاضطرابات العشائرية مستمرة حتى نهاية عمر الدولة العثمانية وخروجها من الساحة السياسية، علماً أن السلطة اعتمدت أسلوب التفرقة باستخدام الأرض وتملكها ونظام المشيخة وتقريب البعض وإبعاد البعض الآخر، إلّا أن كل ذلك لم يفلح لذلك كان على سلطة الاحتلال البريطاني الجديدة والتي ملأت الفراغ الذي تركته السلطة العثمانية ان تفكر بطريقة جديدة لكسب المنطقة.

أما القوة الثانية فتتمثل بالفئات البرجوازية النامية، والتي أخذت بالنمو وبدأت بالبروز والتكون في أعقاب فتح قناة السويس وما أعقبها من تطورات اقتصادية شهدها العراق في أواخر القرن التاسع عشر، ويحق لنا أن نطلق عليها ثورة في التطورات الاقتصادية[3] والاجتماعية

(١) المسس، بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص٣٢١.

(٢) لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث ١٩٠٠- ١٩٥٠،ج١، ص٥٠.

(٣) من الممكن ملاحظة أثر فتح قناة السويس على الصادرات العراقية عندما نلاحظ زيادة الصادرات الزراعية، فنلاحظ في المدة الممتدة من عام ١٨٦٤ ـ ١٨٧١ كانت قيمة الصادرات الزراعية تقدر ١٤٧ ألف دينار والمبلغ بالدينار مقرب، وفي المدة الممتدة من عام ١٨٨٨ ـ ١٨٩٥ بلغت قيمة الصادرات ما مقداره مليون و٢٧٢

وتأثر العراق بنتائج الثورة الصناعية الأولى التي شهدها العالم وكشفت التخلف في كل المجالات التي كان يعيشها العراق، وتحول الأخير إلى سوق لتصريف المنتجات الصناعية الأوربية، وأصبح العراق المصدر للمنتجات الزراعية أو المواد الخام التي تدخل في الصناعة الاوربية.

في ضوء ذلك النشاط المتباين برزت فئة من التجار التي تنقل المواد المصنعة الأوربية ليتم بيعها في العراق، وتنقل المواد الزراعية المنتجة في العراق ليتم بيعها في أوربا، وأصبح هؤلاء عبارة عن وكلاء للمصنعين لتصريف صناعتهم ومن يمتلك المنتوج الزراعي ليتم بيعه ويكون نصيبهم الفارق في السعر، وممكن القول عنها الطبقة الطفيلية؛ لأنها لا تسهم في التنمية الصناعية ولا تسهم في تطوير الاقتصاد العام، وبرز في ذات الوقت فئة الملاكين الغائبين مع أنهم متواجدين قبل ذلك إلا أنهم غير فاعلين، واستغلوا التطورات الأخيرة وصدور قوانين جديدة من قبل السلطة العثمانية في امتلاك الأراضي لقاء مبالغ محددة وعزوف أبناء العشائر من استغلال تلك القوانين والتي صيغت من أجلهم، الأمر الذي ترك الباب مفتوحاً لفئة من أبناء المدن لاستغلال القوانين الصادرة لصالحهم، بعد شراء مساحات كبيرة من الأراضي ليظهر لنا في المستقبل الملاكون الغائبون ومن الذين يدخلون ضمن نفس المجموعة أصحاب الحرف.

القوة الثالثة التي شخصتها الإدارة البريطانية قوة علماء الدين وما يتمتعون به من مكانة، إلا أنها بنفس الوقت لم تمنحهم ذات الأهمية، بل إنها ميزت بينهم في الأهمية والتأثير في المجتمع أما من حيث التقسيم أشرت الإدارة البريطانية ان المرجعية الدينية الشيعية هي الأكثر تأثيراً في الساحة العراقية، والمقصود بالمرجعية من بلغ درجة الاجتهاد ولديه مقلدون لأنهم يتمتعون بنفوذ كبير وتكون كلمتهم مؤثرة في المجتمع علماً أن قوة علماء المرجعية عندما شخصتها الإدارة البريطانية لم يأت من فراغ، بل أشرت هناك ثلاثة روافد تضفي على المرجعية قوة مع أنها تتباين في أهميتها، الأول ـ ويعتبر الأساس ـ وهم رجال المرجعية الدينية،

ألف دينار، اما في المدة من ١٩١٢ ـ ١٩١٣ ما قيمته ٢ مليون و٩٦٠ ألف دينار، وهذه الزيادة واضحة في الانتاج الزراعي. للمزيد من التفاصيل ينظر: نظمي، وميض جمال عمر، الجذور السياسية والفكرية للحركة الاستقلالية في العراق، ص٤١.

مجلة تراث شاهرة
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

ولكل منهم عدد من الاتباع حسب شخصيته وعلمه، وهناك من لديه عدد كبير جداً من الاتباع وهناك من اتباعه أقل من الأول وهكذا، وهناك المرجع الذي يعتبر الأفضل والأعلى عند رجال المرجعية يكون اتباعه في الداخل والخارج ويعد من أهم وأخطر رجال المرجعية إلا أنهم جميعاً لديهم القدرة على تحريك الشارع العراقي الذي يدين لهم بالطاعة.

كما يمثل طلبة الحوزة العلمية المتخرجون قريباً من الحوزة، ومن الممكن أن نطلق عليهم حاملي الإجازة، قوة أخرى، لذلك يتم نشرهم في مختلف المناطق ويكون لهم دور في حسم المسائل التي لها مساس بالحياة اليومية[١].

بعد استعراض القوى من قبل الإدارة البريطانية أدركت الأخيرة أن أخطر فئة ولا بد من الاستعداد لها وتطويقها هم رجال المرجعية الدينية بالدرجة الأساس وممثلوهم في المناطق بالدرجة الثانية لذلك لابد من استعيابهم إلى أقصى درجة، وإذا لم تتمكن من استيعابهم على الأقل تضمن حيادهم باستخدام كل الطرق المتاحة أو أبعادهم من التأثير في عموم المجتمع، وبالتالي أدركت الإدارة البريطانية أن الخطوة الأولى في إنجاح فلسفتها في العراق السيطرة وقطع جسر العلاقة بين المرجعية الدينية ومقلديهم في مختلف المدن العراقية.

وفي ضوء ما تقدم يبدو أن الإدارة البريطانية قد شخصت القوى المؤثرة في المجتمع العراقي بصورة دقيقة وعليها معالجتها أو التعامل معها من أجل خلق حالة من الاستقرار في المرحلة القادمة، ولكن السؤال المعروض هل أفلحت الإدارة البريطانية بفعل التشخيص الدقيق للقوى المؤثرة في توظيفها لصالحها أو أنها فشلت في ذلك؟ يبدو لي أنها فشلت في توظيف القوى المشخصة لخدمة السلام داخل المجتمع، بدليل استمرار الاضطرابات بفعل تأثير المرجعية الدينية[٢].

كما يبدو لي أن الإدارة البريطانية قد شخّصت البناء الداخلي للمجتمع العراقي حتى قبيل الاحتلال البريطاني للعراق، ومعنى ذلك أنها كانت متهيئة لتطورات الأوضاع عندما تدخل العراق؛ لذلك حاولت كسب بعض فئات المجتمع،

(١) فهمي، أحمد، تقرير حول العراق «مباحث عن ثروة البلاد واقتصادياتها وحالة السكان الروحية والاجتماعية»، ص٢٧.

(٢) الجواهري، عماد، المصدر السابق، ص٢٨٤.

ويمكن تلمس تلك المحاولة عندما وجهت القنصل البريطاني في المحمرة أن يلتقي بالسيد طالب النقيب[١]، وهو من وجهاء البصرة المعروفين ولديهم تأثير كبير على أبناء البصرة، وحاول القنصل الايضاح لطالب النقيب الفوائد التي جناها راجات الهند، والمقصود هنا الملاكون الذين ساندوا الانكليز في الهند، والنكبات التي نزلت بمن رفض التعامل معهم ولسان حاله يقول: إن السياسة البريطانية المعتمدة في العالم عندما تدخل إليه هي سياسة العصا والجزرة فمن أراد إحداها أعطيناها له وهو تلميح واضح لوجهاء البصرة جميعاً ممثلين بالسيد طالب النقيب، وبالتالي فهي خاطبت الوجيه قبل أي شخص آخر بأنّ الويل والثبور لمن يضع في وجهنا العقبات والخير الوفير لمن تعاون معنا والأمر متروك لكم للمقارنة واختيار الطريق المناسب، والسؤال المعروض هل استفادت القوى البرجوازية من النصيحة المقدمة لهم أو حاولت اعتماد الدرس بعد التجربة؟[٢]

المحور الثالث

عشائر سامراء والاحتلال البريطاني

قراءة في المواقف

تباينت الآراء حول تاريخ الاحتلال البريطاني لسامراء وأشارت بعض المصادر إلى أن التقدم باتجاه سامراء جاء في أعقاب الاحتلال البريطاني لبغداد مباشرة، عندما أدركت القوات المتقدمة أهمية الموقع الاستراتيجي لسامراء، وبدأ فعلاً التوجه

(١) ولد السيد طالب النقيب في البصرة عام ١٨٧١، ويعد أول وزير داخلية في الحكومة المؤقتة التي شكلها عبد الرحمن النقيب، كان عضو في مجلس شورى الدولة منذ عام ١٩٠٣وعند حدوث الانقلاب العثماني كان في إسطنبول إلا أنه غادر إسطنبول خشية أن تلحق به إهانة من الانقلابيين لانه كان وثيق الصلة بأبي الهدى الصيادي، والأخير وثيق الصلة بالسلطان العثماني عبدالحميد الثاني، وكان خبر وصول طالب النقيب إلى البصرة غير سعيد، وكما جاء ذلك في رسالة المبشر الامريكي المقيم في البصرة القس جون إلى القنصل الامريكي في بغداد وجاء فيها: «... عاد السيد طالب النقيب معكراً سلام البصرة خلال السنين الماضية بعد أن كان مقيماً في إسطنبول لبعض الوقت، وأخشى أنه بدأ مكائده الدموية..». اما رد القنصل الروسي على وصول طالب النقيب قال: «... ان طالب النقيب سيعاد ثانية إلى إسطنبول لكونه يشكل تهديداً للأمن العام. توفي في ألمانيا عام ١٩٢٩. لمزيد من التفاصيل ينظر: السعدون، خالد حمود، الصراع حول راس الخليج العربي مطلع القرن العشرين، ص٢٠٢.

(٢) الجواهري، المصدر السابق، ص٢٨٥.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

إلى سامراء بتاريخ ١٣ اذار ١٩١٧ واستمر التقدم وفي الأخير تم دخول سامراء بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩١٧، وذلك لأن القيادة العسكرية البريطانية ارتأت أن تتحكم في خط سكة الحديد الموجود في سامراء والذي يمتد لمسافة ١٣٠ كم باتجاه شمال بغداد، وكانت القوة المهاجمة كبيرة إلا أنها تكبدت خسائر كبيرة[١].

أشارت بعض المصادر إلى أن عشائر سامراء قاومت قوات الاحتلال البريطاني المتقدمة لاحتلال سامراء، إلّا أن المصادر لم تذكر لنا معظم أسماء العشائر التي قاومت القوات المهاجمة، ومن أسماء العشائر عشيرة الخزرج والتي قامت بمهاجمة مجموعة من المسلحين البريطانيين في منطقة الدجيل وقتلت منهم، وكذلك هاجمت المواصلات البريطانية بين بغداد وبلد، مما اضطر القوات البريطانية للرد على ذلك وتمكنت من إلقاء القبض على البعض منهم، وفي هذا المجال كتب الحاكم السياسي في سامراء الكابتن بيري بقوله: «... إن الشيخ الرئيس للخزرج هائس والذين معه خارجون على القانون، وبفعل المطاردة وقدرة القوات البريطانية على ضرب الخارجين على القانون سلّم شيخ قبيلة الخزرج نفسه للحاكم السياسي في الموصل والأخير أصدر بحق الشيخ حكم بالسجن وكذلك غرامة قدرها (١٠٠) ألف روبية[٢].

يبدو أن البعض من عشائر سامراء استسلمت للأمر الواقع وخضعت لقوات الاحتلال البريطاني، الأمر الذي دفع عشيرتي العزة والعبيد للقيام بشن هجمات على العشائر الخاضعة للسيطرة البريطانية في بلد، كما قام الشيخ غضبان شيخ عشائر العزة[٣] بمهاجمة خطوط المواصلات البريطانية في سامراء، واستولى على أعداد كبيرة من الأغنام التي تعود للقوات المحتلة والتي حاولت قدر الإمكان أن تبقى سامراء هادئة إلّا أن الاضطرابات التي كانت تحدث في المناطق القريبة منها وتحديداً في منطقة بلد مما ساهم في

(١) فيضي، باسل سليمان، سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق، ص٢٧٨.

(2) E.s Perry.Captain، political officer Sa-marra Report of Adminstrationfor 1918-V o1 p4- 27 نقلاً عن العكيدي، عمار يوسف عبدالله، المصدر السابق، ص٨٧.

(٣) من شيوخ العزة المعروفين الشيخ حبيب الخيزران وهو من منطقة دلي عباس، ولد عام ١٨٩٥ وتوفي عام ١٩٨٠، ويعد الشيخ من شهود عيان ثورة العشرين. للمزيد ينظر: آل بازركان، حسان علي، المصدر السابق، ص٤٣.

مهاجمة سامراء من المناطق المجاورة، وهو مؤشر على أن عشائر سامراء تميل إلى الهدوء، وحاولت الإدارة البريطانية بذل كل الجهود لجعل المدينة خارج نطاق الاضطرابات، وساعدها في ذلك سورها الحصين[١].

المحور الرابع

سامراء وثورة العشرين

قبل الدخول في الأعمال العسكرية التي انطلقت في سامراء لابد لنا من الوقوف على الأسباب التي تضافرت في انطلاقة الثورة؟ وهل من الممكن القول هناك أسباب مشتركة لكل المناطق التي انطلقت فيها الثورة؟ أو هناك رأي يعطي لكل منطقة في العراق أسباباً محددة للثورة عندما ركز البعض على أنها ثورة العشائر مؤكداً بأن الجميع يعتبرون المقدم ديلي المسؤول الشخصي عن ثورة العشائر عندما حددوا أسباب الثورة[٢]، وهل يمكن تحديد أسباب تشترك فيها جميع مناطق العراق والتي عجلت في انطلاقة الثورة؟ والسؤال الآخر المعروض هل إن الثورة انطلقت بدون مقدمات أو التلويح بها وصولاً إلى المرحلة التي يعتقد بها رجالها بأن آخر الدواء الكي، وهي إشارة بأنهم قد عجزوا من أن ينالوا مطالبهم بالطرق السلمية، ويبدو أن الشق الثاني هو الأرجح، إلّا أن الأسلوب السلمي المعروض لم يجد آذاناً مصغية، لذلك تمت مكاتبة الإمام محمد تقي الشيرازي يعلمونه بالحالة ويخبرونه باستعدادهم لاستعمال القوة في المطالبة بحقوقهم، لذلك انطلقت المظاهرات في كربلاء والحلة، ومن الممكن وصفها بأنها مقدمات الثورة[٣].

يبدو من الصعوبة تحديد بأن لكل منطقة أسباباً محددة للثورة، لذلك سيكون التركيز على الأسباب المشتركة لكل مناطق العراق، ومن أبرزها سوء الإدارة البريطانية في العراق على الرغم من قصر المدة الزمنية بين دخول القوات المحتلة وانطلاقة الثورة، إلّا أن سوء الإدارة وما أفرزته من تدهور في أحوال البلاد ولاسيما سياسة الاحتلال البريطاني تجاه العشائر العراقية والذي سار بالاتجاه المعاكس للمنهج الذي كانت علية السلطة العثمانية السابقة وكان يعتبر منهجه الجديد الاستفادة من التجربة

(١) هولدين، سر المر، المصدر السابق، ص٣١١.

(٢) الدراجي، عبدالرزاق عبد، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ – ١٩٤٥، ص١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠٤.

مجلة تراث شاهرة
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

السابقة، لذلك سلمت سلطات الاحتلال البريطاني أمور العشيرة إلى الشيخ وبذلك توسعت سلطات رؤساء العشائر ومارسوا الضغط على من تحتهم من الفلاحين، بل وتمادوا أكثر في هضم الحقوق للفلاحين، الأمر الذي دفع الفلاحين للسعي الجاد للخلاص من الشيوخ الذين كانوا بالأمس القريب هم أولي الأمر بالنسبة للفلاحين، إلا أنهم اليوم منفذون لسياسة الإدارة البريطانية ولا سيما في جباية الضرائب، وكما أشار إلى ذلك الميجر ديجبرن معاون مستشار وزارة الداخلية العراقية في هذا المجال، ومن الممكن أن يمثل وجهة النظر البريطانية لأسباب الثورة بقوله: «... إن المشتغلين بالحركة كانوا يعارضون الحكم البريطاني لا لأنه لم يكن عربياً ولا إسلامياً فحسب، بل لأن الإدارة البريطانية كانت صارمة وقوية في التدقيق وخاصة في جمع الضرائب..»[١]. وما كتبه السير ارنولد ولسن الحاكم السياسي العام للعراق أيام ثورة العشرين، فقد أوضح في تقريره إلى وزير الهند حول أسباب الثورة فقال في ذلك: «... إننا أخطأنا في التسرع كثيراً في بعض الشؤون الإدارية المتعلقة بالقبائل، وهذا يقع على الإدارة المدنية وشيوخ القبائل وبقية زعمائها، وجريرتنا في أننا سرنا على سياسة مؤازرة الشيوخ وتعزيز سلطانهم وجريرتهم في محاولتهم إثقال كاهل رجالهم وإكثار أتعابهم بتنظيف الترع وإنشاء السدود متظاهرين بأن سبب ذلك الرغبة في تحسين الزراعة في حين أن كثيراً من الفوائد المادية يرجع إلى جيوبهم الخاصة، ولم يفهم الشيوخ إلا في وقت متأخر جداً بأنهم ليس لديهم النفوذ الذي تصوره على قبائلهم...»[٢]، أما ما كتبته المس بيل في تقريرها وكان يمثل وجهة النظر البريطانية في الأسباب التي أسهمت في انطلاقة الثورة، وتمثل ذلك في تقريرها المعنون (مراجعة للإدارة المدنية في العراق)، وجاء فيه: «... تبنى الاضطرابات بصورة عامة العاطلون عن العمل من الأتراك والموظفين السابقين والوطنيين البغداديين، وقد تأثروا بأحداث سوريا، وقد أعلن أن بريطانيا وافقت على فرض الانتداب على العراق إلّا أن التدابير لم ترض الفوضويين فإن هدفهم حكومة إسلامية مستقلة، وهذا يعني للمجتهدين الشيعة دولة دينية،

(١) ايرلاند، فيليب ويلارد، «العراق دراسة في تطوره السياسي»، ص٦٠، ١٠٦.

(٢) أبو طبيخ، جميل، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ ١٩١٠ -١٩٦٠، خمسون عاماً من تاريخ العراق السياسي الحديث، ص١٩٠.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

أما بالنسبة للسنة والبغداديين المثقفين تعني دولة مستقلة تحت حكم الأمير عبد الله، وبالنسبة للعشائر يعني لا حكومة، لذلك سنجد ان شيوخ عشائر دجلة عندما طلب إليهم الانضمام إلى الثورة اشترطوا عدم دفع الضرائب للحكومة...»[١].

أما الرأي الآخر والذي يمثل وجهة النظر البريطانية، والتي قد تبدو أقرب إلى الواقع لأنها جاءت من شخصيات عاشت الأزمة كما أورد جون كلوب باشا[٢] وجهة نظره بثورة عشائر الفرات الأوسط ومقدار الحس القومي لديهم فقال: «.... لم تكن لدى عشائر الفرات أي أحاسيس قومية إذ إن الأتراك والبريطانيين والعرب يمثلون ذات الشيء بالنسبة إلى تلك العشائر، وان العشائر التي ثارت لأنها أبت أن تدفع الضرائب. أما في مركز المدن فإن المثقفين والضباط هم الذين أججوا الروح الوطنية التي انبثقت الثورة عنها...»[٣].

يبدو أن الإدارة البريطانية كانت تعتقد بدعمها الشيوخ كأنها دعمت أكبر شريحة في المجتمع، وهي شريحة الفلاحين، لشعورها بأن الفلاح تتناغم حركته، بل تتبع حركة الشيخ، وهي بالنتيجة ساعية إلى تأسيس حكم المشيخة، إلّا أن تفكيرها في هذا الجانب جاء متأخراً وخارج حدود الزمن، لأنه يتناقض مع التطورات الاقتصادية التي شهدها العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبذلك يحق لنا القول إن الإدارة البريطانية حاولت دعم المشيخة إلّا أن الأخيرة كانت غير مهيأة للحكم في تلك المرحلة، مع العلم هناك قوة كانت مهيأة أكثر من الشيوخ وبالإمكان الاعتماد عليها وهم فئة التجار وأصحاب الحرف والملاكين، إلّا أن

(١) أبو طبيخ، جميل، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ ١٩١٠ -١٩٦٠، ص١٩٢.

(٢) يعد جون غلوب باشا من الشخصيات العسكرية والسياسية في بريطانيا ما بين ١٨٩٧ وحتى سنة ١٩٨٦، وقد عاش حياة خصبة ومعطاءة، وارتبط في تاريخ العرب لكونه شاهداً وقائداً للأحداث، وصل إلى العراق عام ١٩٢٠ وكان مركز عمله في المنطقة الجنوبية، واستطاع أن يكون قوة منظمة لحماية القبائل العراقية من الغارات التي تشنها القبائل النجدية السعودية، وتمكن من أن يحقق الهدف المنشود في جنوب العراق، وانيطت به مهمات إدارية في بعض الألوية العراقية، وكرمه الملك فيصل الأول بمنحه وسام الرافدين، بعدها استدعته الحكومة الأردنية لقيادة الفيلق العربي، واستمر في مهمته بالأردن حتى عام ١٩٥٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: غلوب باشا، «مذكراتي حياتي في المشرق العربي»، ص٨.

(٣) غلوب باشا، المصدر نفسه، ص٩١.

الإدارة البريطانية كانت جادة في إبعادهم من المشهد السياسي وذلك لمواقفهم من قوات الاحتلال البريطاني عند دخولها العراق في المرحلة الأولى.

لقد أدركت الإدارة البريطانية الخطأ الذي وقعت فيه عندما قربت فئة وأبعدت أخرى بدون إدراك حقيقي لأسس الابعاد والتقريب[١].

حاولت الإدارة البريطانية الاستفادة من أحداث ثورة العشرين وسعوا إلى التفكير بعمق في الأمر، ومن أجل تحقيق الأهداف التي سعوا إلى تحقيقها لابد من تقريب الأفندية وتوظيفهم، وهم الذين نعتوا بالأمس القريب من قبل رحال الإدارة البريطانية بأنهم موظفو العهد التركي، أما الخطوة الثانية فهي اتباع سياسة فرق تسد بالضرب على أيدي الرؤساء والزعماء لتلك الفئة التي لا يخلو بعضها من جهل وجشع[٢]. يبدو أن فلسفة الإدارة البريطانية كانت تستند إلى معادلة وضعتها منهجاً لها في إدارة العراق إلا أنها أدركت فيما بعد عدم دقتها أو تم التحوير فيها، وهي من يسيطر على شيوخ العراق سيطر على عشائره، ومن سيطر على عشائره سيطر على العراق بأكمله، على اعتبار أن المجتمع العراقي مجتمع عشائري، إلّا أن انطلاقة ثورة العشرين أثبتت عدم دقت المعادلة.

أما العامل الآخر الذي يتعلق بسوء الإدارة فهو فرض الضرائب بدون الاستعداد أو التهيئة لها، وكما ذكرنا في السابق أن المجتمع العراقي قبلي ومن خصائصه الميل للحرية، ولا يوجد محدد لحريته بفعل الطبية التي يعيش فيها، وبنفس الوقت يعتبر الإنسان القبلي كل شيء يفرض عليه مرفوضاً ومن أي جهة كانت، على اعتبار أن آفاقه الواسعة لا تتأثر بالقوانين المفروضة عليه، لأن سلوكه العام لا يعترف بأي قانون سوى القوانين القبلية، وعكس ذلك فهو يرفض القوانين المفروضة علية وبنفس الوقت يسعى لفرض القوانين القبلية على المجتمع الذي يعيش فيه ولسان حاله إنه ساع لبقاء المجتمع في حالة ركود، إلّا أن الإدارة البريطانية أدركت كل ذلك وكانت طموحة بضرورة ترويض السلوك العشائري بحيث تجعله يتماشى والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي مقدمتها فرض احترام قوانين الضرائب

(١) الجواهري، عماد، المصدر السابق، ص٢٩٤.
(٢) العطية، وداي، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، ص١٦٣.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

التي تفرضها السلطة على الشيوخ وأملاكهم ولا بد من استخدام كل السبل لفرضها حتى لو أدى ذلك لاستخدام القوة، وهذا الأمر أسهم في إعلان حالة التمرد ضد نظام الإدارة ومن كان يمثلهم، وبنفس الوقت حاولت الإدارة البريطانية زرع الفرقة والضغائن بين الشيوخ في هذا الجانب عندما أشركت بعض العشائر في جمع الضرائب المستحقة حتى أخذ بعض الشيوخ ينظرون إلى القوات المحتلة ومن يمثلها نظرة ودية بحيث إن رئيس العشيرة الذي كان يستدعيه الحاكم السياسي أو العسكري كان يتخذ من مصافحة الحاكم الانجليزي مفخرة كبيرة له ويخرج منه يشعر بالنشوة ومسروراً[1].

بعد أن تم تشخيص أسباب الثورة في كل مناطق العراق، ومنها سامراء، وتمثل ذلك بسوء الإدارة، علينا هنا أن نعرف ما هي الدرجة الإدارية التي كانت عليه سامراء عند اطلاقة ثورة العشرين فيها؟

يبدو هناك تباين في المصادر حول الدرجة الإدارية لسامراء عند انطلاقة ثورة العشرين، فقد أشارت بعض المصادر إلى أن سامراء كانت قضاءً، وضمّت نواحي الدور وبلد والدجيل، وفي اعتقادي المتواضع هذه المصادر قد تكون الأضعف في تبني درجة القضاء لسامراء، أما المصادر الأخر والتي أكدت أن درجة سامراء من الناحية الإدارية كانت لواءً عند انطلاقة ثورة العشرين، والأدلة على ذلك عندما أرسلت النجف الأشرف باعتبارها المركز الرئيس للمرجعية الدينية مبعوثاً منها إلى سامراء لاستثارة همم العشائر، وهو السيد محمد الصدر، وقد أفلح الأخير في إقناع الشيخ حبيب الخيزران شيخ قبائل العزة بالوقوف إلى جانب الثوار، علماً أن قبيلة العزة ليست من قبائل سامراء ومع ذلك أرسل الشيخ حبيب الخيزران مبعوثين منه إلى مختلف أنحاء اللواء بدعوة العشائر للانضمام إلى ما يطلبه مبعوث النجف والتعاون معه لإنجاح المهمة التي جاء من أجلها، وشكل الشيخ حبيب الخيزران وفداً ضم أعيان قبيلة العزة وقبيلة البو عقلة ووجههم إلى قبيلة البو جبارة ليقسموا عليه بيمين الولاء والإخلاص لمبعوث النجف، وكما أشار إلى ذلك الميجر بيري حاكم سامراء السياسي عندما قال: «... إنه واثق لولا جهود محمد الصدر لما عانينا من متاعب في

(١) الجواهري، المصدر السابق، ص٢٨٦.

الجزء الجنوبي من لواء سامراء...»[1]. وما يدعم ذلك الأزمة بين الإدارة البريطانية والعلماء من رجال المرجعية والتي نلمسها في الرسالة التي أرسلها أرنولد ولسون إلى محمد تقي الشيرازي في ١١ حزيران ١٩١٩ عندما أشار فيها: «... ان المجتهد الأكبر في كربلاء رجل خرف، ومحاط بعصبة من طلبة المال الذين لا يتحرجون عن شيء، والذين يأملون بالثراء قبل أن يموت، وان العصبة ضد الانجليز...». وقد وصفهم هولدن القائد العام للقوات البريطانية إبان ثورة العشرين أنهم أناس بطبيعتهم وبحكم الوراثة أيضاً ميالون للدسائس...»[2]. يبدو من التصاريح الأخيرة من قبل رجال الإدارة البريطانية بحق رموز من المرجعية الدينية دليل على تضررهم من هؤلاء الرجال أصحاب المواقف الدقيقة والحاسمة والتي لا تقبل المساومة؛ لذلك جاءت التصريحات عنهم خشنة بقدر تضررهم من المواقف.

ومع كل ذلك حقق المقاتلون في سامراء بعض الانتصارات على القوات البريطانية في أحداث الثورة، مما شجع ممثل النجف المبعوث إلى سامراء السيد محمد الصدر للسعي لإقامة إدارة محلية في سامراء، وتتشكل من الشيوخ والأعيان يتولون إدارة شؤون اللواء وفق شروط، إلّا أن الميجر بيري رفض الشروط التي عرضت عليه وراح ينظم المدينة من أجل المقاومة ضد العشائر، وبدأت من الطرف الآخر العشائر بزعامة عبد الكريم بن غضبان من عشائر العزة ومحمد أبو خشيم من البو هيازع الأعمال القتالية ضد القوات المحتلة والتعرض لخطوط السكة الحديدية بين بلد وسامراء، وقطعوا أسلاك التلفون وهدموا الجسور على قناة الدجيل، وكانت ملامح القتال تشير إلى أن الانتصارات تميل إلى جانب القوات العشائرية، وحاولت الأخيرة إفهام القوات البريطانية المحاصرة أن المعركة نتيجتها حسمت لصالح القوات العشائرية ومن الأفضل الاستسلام والخروج من المدينة، وفي ضوء دراسة الموقف فضل حاكم سامراء الخروج من المدينة إلا أنه كان يعتقد أن خروجه سيكون تكتيكياً، وكما توقع بدليل بعد مدة من خروجه تم احتلال سامراء مرة ثانية من قبل القوات البريطانية، إلّا

(١) نظمي، وميض جمال عمر، المصدر السابق، ص٣٨٤.

(2) Fo 371،4148،89082،From political of-ficer، Baghdad ،date jun 11، 1919 نقلاً عن غسان، العطية، العراق نشاة الدولة، ص٤٢٣.

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

مجلة تراث سامراء
العدد: الرابع
السنة: الثانية
١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

أن من الأمور الملفتة للانتباه أن من أبرز الشخصيات العشائرية التي كان لها دور فاعل ومؤثر في أحداث القتال الشيخ حبيب الخيزران إلا أننا سنراه فيما بعد يترك الأهداف التي رفعها في السابق ويهادن المحتل، وكما أشارت إلى ذلك بعض التقارير البريطانية التي جاء فيها: «... أما على الضفة اليمنى فأننا نعتمد على قبيلة العزة، وكان لشيخهم حبيب الخيزران من الفطنة بحيث تخلى عن قضية الثورة في وقت مبكر وبشروط مواتية، وعين فيما بعد معاون للحاكم السياسي في دلتاوة[1].

الخاتمة

حاول الباحث قراءة الثورة من خلال نوعين من الأقلام التي دونت تاريخ الثورة الأول: الكتّاب الأجانب العاملين في العراق ولاحظوا الأعمال العسكرية لسلطات الاحتلال، وكيف تم التنفيذ، وما نجم عنها من أحداث، ويُعدون هم الأقرب للأحداث من أي كتابات أخر، ونوع آخر كتّاب عراقيين كتبوا بعد ذلك، وقد اطلعوا على الكتابات السابقة والوثائق التي صدرت عن أحداث الثورة فيما بعد وتحليلاتهم لجميع الأحداث، وكانت نتائج كتاباتهم تختلف عن كتابات الأجانب، وعند المقارنة بين النوعين من الكتابات يمكن أن نستدل بطرق شتى للمقارنة، فقد حاول الكتّاب الأجانب الوقوف عند دور الشخصية في الثورة فكان دور الحفاظ على المصلحة الشخصية أولاً، ولم تكن قيادة للثورة انطلاقة من حرصه على المصلحة العامة، بل من حرصه على مصلحته الشخصية ولا يمكن الوقوف على دور الشخصية في صنع الحدث لذلك جاءت كتاباتهم في هذا المجال ان الشيوخ امتعضوا من الضرائب التي فرضت عليهم وطبيعتهم القبلية تجعلهم رافضين لكل القوانين والأنظمة ولا سيما تلك القوانين التي فيها استنزاف لأموالهم، اما المصادر العراقية فقد اعتبرت أن حركة الشيوخ تمثل رمزية لحركة المجتمع الرافض للتواجد الأجنبي، وفي هذا المجال لم نلحظ الرمزية واضحة لدور عشائر سامراء في الثورة، وحاولت المصادر العراقية أن توظف حركة الشيوخ وقيادتهم للثورة في مناطقهم لأنهم يمثلون الرموز المميزة لرجل العشيرة الذي أقلق الإدارة البريطانية.

لم تحقق الثورة نتائج عسكرية بدليل الخسائر التي قدمها الثوار في

(١) نظمي، وميض جمال عمر، المصدر السابق، ص٣٨٤.

الحقل البشري والمادي، وفي انصياعهم للعقوبات التي فرضتها الإدارة البريطاني عليهم، فقد قدرت عدد البنادق التي تم تسليمها من قبل العشائر إلى الإدارة البريطانية ٨٤ ٥٨٩ ألف بندقية أما عدد الطلقات التي سلمت من قبل العشائر بلغ عددها ٣ مليون و١٨٥ طلقة، أما الأموال التي سلّمت كغرامة قدرت ٨١٧،٠٥٠ ألف روبية أي ما يعادل ٥٤،١١٢ ألف جنية استرليني. أما إسهام سامراء في هذا الحدث الكبير وكما أشارت المصادر إلى أن اشتراكها لم يكن بدفعة واحدة، بل جاء على شكل دفعتين الأول كانت بتاريخ ٢٤ آب ١٩٢٠، وكان عدد المقاتلين ٦٠٠، أما عدد البنادق المساهمة ٢٥٠ بندقية، وهو مؤشر على هناك ٣٥٠ مقاتلاً بدون بندقية، أما في المرحلة الثانية والتي انطلقت بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٠ كان عدد المقاتلين ٣٠٠٠، أما عدد البنادق ١٦١٠ بندقية، ومعنى ذلك هناك ٢٣٩٠ مقاتلاً بدون بندقية، وحاصل جمع كلا المرحلتين يصبح عدد المقاتلين ٣٦٠٠ أما عدد البنادق ١٨٦٠، معنى ذلك هناك ١٧٤٠ مقاتلاً بدون بندقية، وعندما نقارن نفوس سامراء إلى عدد المقاتلين يتبين لنا الدوافع التي دفعت الكثيرين إلى عدم التفاعل مع الثورة وأحداثها، وعند إضافة حوض دجلة ممثلاً بمنطقة ديالى وكركوك وكفري والتي اشتركت في الثورة بتاريخ ١٢ آب ١٩٢٠ بلغ عدد المقاتلين ١٤،٣٠٠ مقاتل أما عدد البنادق ٥،٧٩٠ بندقية، أي أن هناك ٨٥١٠ مقاتل بدون بندقية وإذا حاولنا أن نقارن ذلك بمنطقة الفرات الأوسط والتي اشتركت بتاريخ تموز ١٩٢٠ بلغ عدد المقاتلين ٨٠،٨٧٠ ألف مقاتل، أما عدد البنادق فقد بلغ عددها ٣٢،٦٢٥ ألف بندقية، وهو مؤشر على أن أعداد المساهمين في منطقة الفرات الأوسط أكثر فاعلية في منطقة حوض دجلة وهو مؤشر أعطى للإدارة البريطانية ضرورة استيعابهم وجعلهم من ضمن مؤسسات النظام الساسي المستقبلية، وقد أفلحت في ذلك، ولم تتعدل المعادلة السياسية في العراق إلا بحدوث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتم إعادة رسم خارطة قيادة العراق السياسية وظلت الخارطة معمولاً بها حتى حدوث التغير الأخير عام ٢٠٠٣ عندما تم بناء عملية سياسية في ضوء المتغيرات الجديدة.

المصادر والمراجع

١) أبو طبيخ، جميل، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ ١٩١٠ -١٩٦٠، خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث، ط١، بيروت، ٢٠٠١.

٢) آل بزركان، حسان علي، من احداث بغداد وديالى أثناء ثورة العشرين قراءة جديدة، بغداد، ب.د.

٣) آل غثيث، ناجح كامل، دور الظوالم في ثورة العشرين، بغداد، ٢٠٠١.

٤) ايرلاند، فيليب ويرلاند، العراق«دراسة في تطوره السياسي»، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩.

٥) البازركان، علي، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، ط٢، بغداد، ١٩٩١.

٦) بطاطو، حنا، الشيخ والفلاح في العراق ١٩١٧ـ ١٩٥٨، ترجمة وتعليق صادق عبد علي الطريحي، ط١، بغداد، ٢٠١٨.

٧) الجواهري، عماد أحمد عبد الصاحب، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٨.

٨) الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، بغداد، ١٩٢٢.

٩) الحسني، عبدالرزاق، في بحر ستين سنه من حياته واثاره الكتابية ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠، بغداد، ١٩٨٣.

١٠) حسين، علي ناصر، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، بغداد، ٢٠١٧.

١١) الحكومة العراقية، وزارة العدل مجموعة القوانين والانظمة الصادرة لعام ١٩٢٧، بغداد ١٩٢٨.

١٢) الدجيلي، كاظم، من أحداث ثورة العشرين كما يرويها شاهد عيان، بغداد، ١٩٧٣.

١٣) الدراجي، عبدالرزاق عبد، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ -١٩٤٥، بغداد، ١٩٨٠.

١٤) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠، ج١، ط١، (بغداد ١٩٨٨).

١٥) السعدون، خالد، الأوضاع القبلية في البصرة ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، الكويت، ١٩٨٨.

١٦) السعدون، خالد، الصراع حول رأس الخليج مطلع القرن العشرين، بيروت ٢٠٠٨.

١٧) شاهين، شاكر، النقل في المجتمع العراقي، بيروت، ٢٠٠١.

١٨) الطاهر، عبدالجليل، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة يبين الأحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية، بغداد، ١٩٥٨.

١٩) العبطة، محمود، بغداد وثورة العشرين، بغداد، ١٩٧٧.

٢٠) العزاوي، عباس، موسوعة عشائر العراق «أهل الأرياف»، بغداد ١٩٥٥، ج٣.

٢١) العطية، غسان، العراق «نشأة الدولة»، ترجمة عطا عبد الوهاب، لندن، ١٩٨٨.

٢٢) العطية، وداي، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، منشورات المكتبة الحيدرية، قن، ٢٠٠٧.

٢٣) العكيدي، عمار يوسف عبدالله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠٠٢.

٢٤) غلوب باشا، مذكراتي «حياتي في المشرق العربي»، ترجمة جورج حتر وفؤاد قناص، الأردن، ٢٠٠٥.

٢٥) فراتي، على هامش الثورة العراقية، بغداد، ١٩٥٢.

٢٦) فهمي، أحمد، تقرير حول العراق «مباحث عن ثروة البلاد واقتصادياتها وحالة السكان الروحية والاجتماعية، بغداد ١٩٢٦.

٢٧) الفياض، عبد الله، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، بغداد، ١٩٦٣.

٢٨) فيضي، باسل سليمان، سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق، بيروت ١٩٩٨.

٢٩) القريشي، محمد يوسف، المس بيل وأثارها في السياسة العراقية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩٣.

٣٠) قزانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ـ١٩٣٠، بغداد، ١٩٨٩.

٣١) القهواتي، حسين محمد، تاريخ العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني ١٥٣٤ـ ١٦٣٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.

٣٢) كوريه، يعقوب يوسف، انجليز في حياة فيصل الأول، بيروت، ١٩٩٨.

٣٣) المسس، بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، ١٩٧٧.

٣٤) المظفر، كاظم، ثورة العراق التحررية، النجف، ١٩٧٢.

٣٥) النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ـ١٩١٧، بغداد ٢٠٠١.

٣٦) نظمي، وميض جمال عمر، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط٢، بيروت، ١٩٩٨.

٣٧) هولدين، سر المر، ثورة العراق ١٩٢٠ ترجمة فؤاد جميل، ط١، بغداد، ١٩٦٥.

٣٨) ولسون، ارنولد، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، بغداد،

٣٩) ويلسون، ارنولد تي، ،بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد ١٩٧١، ج٢.

٤٠) الياسري، عبدالشهيد، البطولة في ثورة العشرين، النجف، ١٩٦٦.

الأجنبية:

1) Great Britain Report of Administration for 1918 of Division and District of the accupied Territories in Mesoptaia Vol 1.

2) E.s Perry.Captain، political officer Samarra Report of Adminstrationfor 1918-V o1 p4- 27.

3) Fo 371،4148،89082،From political officer، Baghdad ،date jun 11، 1919